

المصدر : الوطن السعودية

التاريخ : 05-12-2007 العدد : 2623

الصفحات : 3 المسلسل : 11

رحب بتحسين الأوضاع الأمنية في العراق ووجدد المطالبة بحل سلمي للأزمة النووية الإيرانية
البيان الفتامي لقيادة الخليج يؤكد على المساواة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في الأنشطة الاقتصادية

التنمية الثالثة (2007-2010) الذي تضمن حتى تاريخه تمويل أكثر من 50 مشروعاً وبرنامجاً تنموياً في مختلف مناطق اليمن.

ثانياً: في مجال شؤون الإنسان والبيئة

اطلع المجلس على الخطوات التي تمت بشأن تنفيذ قرارات المجلس الأعلى في مجال التطوير الشامل للتعليم العام والعالي وعبر عن ارتياحه لما تم في هذا المجال، كما اطلع المجلس الأعلى على تقرير الأمين العام حول نتائج الدراسة الأولية لاستخدامات الطاقة النووية للأغراض السلمية والتي تم إعدادها من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتعاون مع الدول الأعضاء والأمانة العامة ووجه باستكمال الدراسات التفصيلية في هذا الشأن.

ثالثاً: في مجال الشؤون القانونية قرر المجلس الأعلى تمديد العمل بوثيقة الدوحة للنظام الموحد لأعمال كتاب العدل، ووثيقة أيو ظلي للنظام الموحد للتفويج والمصالحة، وذلك بصفة استرشادية، لإعطاء الدول الأعضاء مزيداً من الوقت للاستفادة من هاتين الوثيقتين، وإبداء ملاحظاتها بشأنهما.

رابعاً: في مجال التعاون العسكري والدفاع المشترك : صادق المجلس على قرارات الاجتماع الدوري السادس لمجلس الدفاع المشترك .

واستعرض المجلس التقرير السنوي المرفوع من الأمانة العامة عن سير العمل في تنفيذ البرنامج الزمني للاحاد النقدي ووجه باستكمال تحقيق المعايير المالية والنقدية لتقارب الأداء الاقتصادي بين دول المجلس .

واطلع المجلس الأعلى على تقارير المتابعة عن مشاريع التكامل في مجال البنية الأساسية وأعرب عن ارتياحه للتقدم المحرز في تنفيذ مشروع الربط الكهربائي ومشروع البطاقة الشخصية "البطاقة الذكية" واستخدامها في تسهيل التنقل بين دول المجلس ووجه للجان المعنية بالإنهاء من دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع سكة الحديد لربط دول المجلس واستكمال بحث نتائج دراسة الجدوى لمشروع الربط المائي ورفع توصياتها بشأن المشروعين إلى الدورة القادمة للمجلس الأعلى.

واستعرض سير التعاون بين دول المجلس والسيمن وعبر عن ارتياحه لتنامي العلاقات الاقتصادية بين دول المجلس واليمن واطلع على تقرير متابع عن نتائج مؤتمر المنحني ومساهمة دول المجلس في تمويل البرنامج الاستثماري لخط

العالمي والالتزام بالإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم، وأشاد المجلس بما تضمنته كلمة خادم الحرمين الشريفين والتي أهد فيها على مضاعفة الجهود لتسريع الأداء وإزالة العقبات التي تعترض مسيرة العمل المشترك. وأشاد المجلس بما تضمنته ورقة دولة الكويت من مبادئ في مجال التعاون الاقتصادي وما توصلت إليه اللجان الوزارية من نتائج بشأن مضامينها.

واستعرض المجلس مسيرة التعاون المشترك وما رقب إليه من تقارير وتوصيات من المجلس الوزاري واللجان الوزارية الأخرى وذلك على النحو التالي.

أولاً: في المجال الاقتصادي ناقش المجلس عدداً من موضوعات العمل المشترك في المجال الاقتصادي فقد اطلع على تقرير عن سير الاتحاد الجمركي وما تم إنجازه خلال هذا العام لتسهيل وتعزيز التجارة بين دول المجلس، وأعرب المجلس عن ارتياحه لما تم إنجازه لتحقيق متطلبات السوق الخليجية المشتركة معلناً قيامها اعتباراً من الأول من يناير 2008.

الدوحة: وأمس

أعلن البيان الختامي لقة دول مجلس التعاون الخليجي في الدوحة أمس إطلاق السوق الخليجية المشتركة اعتباراً من مطلع 2008. وجاء في البيان الذي تلاه الأمين العام للمجلس عبد الرحمن العطية أن المجلس "يعتد انطلاق السوق الخليجية المشتركة اعتباراً من الأول من يناير 2008". وأضاف البيان أن السوق المشتركة تنص على "أن يعامل مواطنو دول المجلس الطبيعيون والاعتباريون في أي دولة من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها دون تفریق أو تمييز في كافة المجالات الاقتصادية"، ويشمل ذلك المعاملة الضريبية وحرية تنك العقار وممارسة المهن والحرف وتداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات.

عبر البيان:

عبر المجلس عن تقديره للجهود الكبيرة التي بذلتها السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز خلال رئاسة الدورة الماضية لمجلس التعاون ودعم مسيرة التعاون المشترك في كافة المجالات. كما هذا المجلس أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني على توليه رئاسة الدورة الحالية للمجلس الأعلى مشيداً بما تضمنته كلمته من مضامين سامية وحرص على تفعيل مسيرة التعاون بين دول المجلس في كافة المجالات والنهوض بها إلى مجالات أرحب خلال الفترة المقبلة.

وأشاد المجلس الأعلى بجهود خادم الحرمين الشريفين وبالتناجح الإيجابية التي توصلت إليها أعمال قمة أوبك الثالثة التي استضافتها الرياض خلال الفترة من 17 إلى 18 نوفمبر 2007 وما توصلت إليه من آليات وخطط تهدف إلى استقرار أسواق الطاقة العالمية ومراعاة المصالح المشتركة للمنتجين والمستهلكين وحماية النظام البيئي

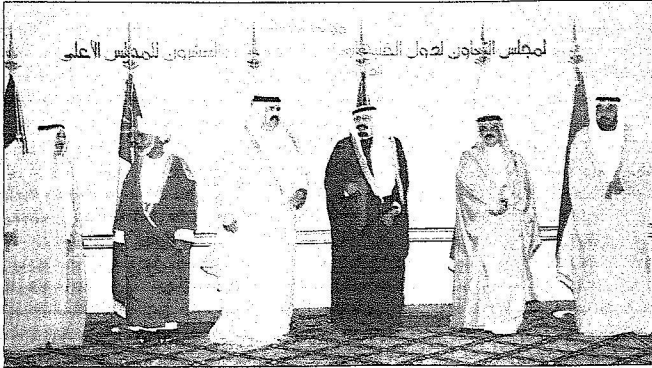
أن مكافحته واجتثاثه لن يتأتى إلا من خلال جهد وتعاون إقليمي ودولي منسق، وداعياً في الوقت نفسه المجتمع الدولي، ممثلاً في هيئة الأمم المتحدة، إلى تفعيل ما تتأدى به دول المجلس لإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب لتسيال المعلومات والخبرات، وتخصيها بين الدول لرصد ومراقبة تحركات التنظيمات والعناصر الإرهابية ولحباط مخططاتها.

سأبدأ: في مجال عمل ومرئيات الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى اطلاع المجلس الأعلى على مرئيات الهيئة الاستشارية، بشأن موضوع تعزيز بيئة العمل الملائمة للقطاع الخاص، وبما يضمن معاملة الشركات والاستثمارات الخليجية في دول المجلس معاملة الشركات والاستثمارات الوطنية، وقرر اعتمادها وإحالتها إلى اللجان الوزارية المختصة، لوضع الآليات اللازمة لتلقيها.

سأبداً: في مجال التعاون الإعلامي استعرض المجلس الأعلى مسيرة التعاون الإعلامي بين دول المجلس، وأشاد بما تم تحقيقه في هذه المسيرة، خاصة فيما يتعلق بتنفيذ مرئيات الهيئة الاستشارية، حول قضايا الإعلام. وفي الجانب السياسي: بحث المجلس الأعلى مجمل الأوضاع وأبرز القضايا السياسية الإقليمية والدولية، وعبر

خامساً: في مجال التنسيق والتعاون الأمني بارك المجلس ما توصلت إليه السعودية مع البحرين من اتفاق لتقل المواطنين في ما بينهما بالبطاقة الشخصية (البطاقة الذكية) والتي سيقمها اتفاقات مماثلة مع سلطنة عمان، والإمارات العربية المتحدة، وستقلها خطوات مماثلة مع بقية الدول الأعضاء قريباً، وبذلك ستكمل حلقة تنقل المواطنين بين جميع الدول الأعضاء الأمر الذي سيسهم في زيادة الاتصال والتواصل بين مواطني دول المجلس، ويحقق تنشيط حركة التجارة وانشياب السلع، ومتطلبات قيام السوق الخليجية المشتركة. كما أعرب المجلس عن ارتياحه لمسار التنسيق والتعاون الأمني بين دوله، مؤكداً أن أمن دول المجلس مسؤولية جماعية، تحقق الاستقرار والازدهار والرفاه لمواطنيها.

وفي مجال مكافحة الإرهاب : أشاد المجلس الأعلى باللقاء العالية لأجهزة الأمنية في السعودية في متابعة ورصد العناصر الإرهابية الضالة، وإحباط مخططاتها التي تستهدف زعزعة الأمن والاستقرار، مجددين دعمهم للإجراءات التي تتخذها حكومة المملكة العربية السعودية في التعامل معها. كما جدد المجلس الأعلى تأكيداً على مواقف دول المجلس التي تنمذ الإرهاب بمختلف أشكاله وصوره، وأياً كان مصدره، وما يدع به من أسباب ومبررات لهذا الشر المستنفر الذي يهدد المجتمع الإنساني بأكمله، مؤكداً



قادة دول مجلس التعاون الخليجي بعد اختتام قمتهم في الدوحة اسب

دعوة اللبنانيين للتوافق على انتخاب رئيس والحفاظ على وحدة بلدهم الوطنية واستقلاله وسيادته

التأكيد على أهمية الالتزام بالإطار الزمني لمفاوضات أنابوليس

إيران على مواصلة الحوار مع المجتمع الدولي، ورحب باستمرار التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفي هذا السياق، أكد المجلس، مجدداً، على ضرورة منطابنة إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع كافة منشآتها النووية للتفتيش الدولي، التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وجدد المجلس مطالبته بجعل منطقة الشرق الأوسط، خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل بما فيها منطقة الخليج، مع الإفراج بحق دول المنطقة في امتلاك الخبرة في مجال الطاقة النووية للأغراض السلمية، وأن يكون ذلك متاحاً للجميع، في إطار الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

قضية الجزر الثلاث، مما يسهم في تعزيز أمن واستقرار المنطقة، إضافة إلى الخطر في كافة الوسائل السلمية التي تؤدي إلى إعادة حق الإمارات في جزرها الثلاث، وكذلك دعوة إيران للاستجابة لمساعدى الإمارات لحل القضية عن طريق المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية. وحول أزمة الملف النووي الإيراني، جدد المجلس تأكيده والتزامه بمبادئ مجلس التعاون الشابتة، والمعروفة، المتمثلة في احترام الشرعية الدولية، وحل النزاعات بالطرق السلمية . وجدد المجلس دعوته إلى ضرورة التوصل إلى حل سلمي لهذه الأزمة، وحث

عن مواقف دول المجلس بشأنها. وذلك على النحو التالي : فيما يتعلق باستمرار احتلال إيران للجزر الثلاث طلب الكبرى وطيب الصغرى وأبو موسى التابعة للإمارات العربية المتحدة، والتأكيد على مواقفه الثابتة، والتي أكدت عليها كافة البيانات السابقة، من خلال دعم حق السيادة للإمارات العربية المتحدة على جزرها وعلى المياه الإقليمية والإقليم الجوي والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الإمارات العربية المتحدة. والتعبير عن الأسف لعدم إحراز الاتصالات مع إيران أية نتائج إيجابية، من شأنها التوصل إلى حل

المفاوضات لضمان تحقيق الأطراف المتنازعة لالتزاماتها المتبادلة من جانب، ومن جانب آخر التأكيد على أهمية الالتزام بالإطار الزمني للمفاوضات بنهاية عام 2008. كما أكد المجلس على ضرورة الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك مرتفعات الجولان السورية، إلى الخط القائم في الرابع من يونيو 1967. وما تبقى من الأراضي اللبنانية المحتلة في جنوب لبنان، وفقاً لقراري مجلس الأمن 425 و 436. كما بحث المجلس الوضع الفلسطيني، ودعا القيادة الفلسطينية لتبني الخلافات، من خلال الحوار والتفاوض والالتزام بما تم الاتفاق عليه في مكة المكرمة. وفي الشأن اللبناني، عبر المجلس عن أمله في تحقيق التوافق بين كافة الأطراف على انتخاب رئيس للجمهورية اللبنانية، والاستجابة للمبادرات الرامية لتحقيق هذه الغاية في إطار الحفاظ على وحدة لبنان الوطنية واستقلاله وسيادته. وفي الشأن السوداني، أكد المجلس الأعلى على التعبير عن الأسف لاستمرار المعاناة الإنسانية في إقليم دارفور. كما أشاد بالجهود التي تبذلها الحكومة السودانية وتعاونها مع المجتمع الدولي لحل مشكلة دارفور ورفع المعاناة عن سكانه. وفي الشأن الصومالي، عبر المجلس عن أسفه لاستمرار حالة التآزم والصراع الدائر في الصومال الشقيق. وتناشد الأطراف الصومالية بالالتزام بما تعهدت به في اتفاق جدة، وأهاب بالأطراف الصومالية الأخرى الانضمام لهذا الاتفاق.

في الشأن العراقي: أكد المجلس الأعلى على ضرورة احترام وحدة وسيادة واستقرار العراق والحفاظ على هويته العربية والإسلامية، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، ولن تحقيق المصالحة الوطنية بين مختلف مكونات الشعب العراقي يعد مطلباً أساسياً لتحقيق الاستقرار فيه. كما أعرب المجلس عن ارتياحه للتحسن الذي طرأ على الأوضاع الأمنية فيه، وأن هذا التحسن ينبغي أن يواكبه تحسن الجانب السياسي. وهذا الأمر يستدعي من الحكومة العراقية مضاعفة جهودها لتحقيق المصالحة الوطنية والعمل على إجراء التعديلات الدستورية اللازمة وحل الميليشيات المسلحة، وإنهاء كافة ويشأن عملية السلام في الشرق الأوسط: عبر المجلس عن تطلعه أن يحقق مؤتمر أنابوليس المزيد من الخطوات الإيجابية للسلام في الشرق الأوسط، في إطار أهدافه الرامية إلى تدشين مفاوضات السلام بين الأطراف المعنية في النزاع، على أسس جادة وواضحة، وأكد المجلس في نفس الوقت على أهمية الالتزام بالمؤتمر والمبادئ التي استند إليها المؤتمر والمتصلة في تناول القضايا الرئيسية في النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، والمتعلقة بالحدود والمياه والمستوطنات، واللاجئين، والقدس، والأمن وغيرها من القضايا للوصول إلى إنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة والمتصلة الأطراف والقابلة للحياة وعاصمتها القدس الشرقية، في إطار حل الدولتين المستقلتين اللتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام ووثاق. أيضاً أكد على أهمية آلية متابعة